



المهنية وأهميتها بحياتنا العملية



بقلم د. أحمد الشرقاوى



المشروعات القومية تمهد الطريق لمستقبل مشرق

بقلم د. عمرو عزت سلامة

صندوق مصر السيادى

إدارة أصول
الدولة
بفكر
جديد



هل يمكن
تكرار نموذج
الهند فى
التطور الرقمى
بالقارة
الإفريقية؟

الرعاة الرسميون لمجلة



الهندسة الادارية
مجلة فصلية تصدر عن جمعية الهندسة الإدارية



ETROJET

innovative solutions to every challenge

NASYDCO
الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو
National for Chemical Industries



سادكو للأعمال الهندسية

www.sadcoegypt.com
since 1972

FPI

FUTURE PIPE INDUSTRIES

المهندسة الإدارية
مجلة فصلية تصدر عن جمعية المهندسين الإدارية



MANAGEMENT ENGINEERING SOCIETY

مجلة فصلية تصدر عن
جمعية المهندسة الإدارية
العدد ٥٥ - يناير ٢٠٢٠

رئيس مجلس الإدارة

أ.د.م / عمرو عزت سلامة

الأمين العام

د.م / أسامة حلمي السعيد

مدير التحرير

عبدالقادر رمضان

العنوان
٢٨ تتارح رمسيس
القاهرة



ت: ٠٢٢٥٧٩٠٠٥٠
ت.ف: ٠٢٢٥٧٤٨١٦٩

E-mail:
info@mesegypt.org

Website:
www.mesegypt.org

أ.د. عمرو سلامة يكتب:

04 المشروعات القومية تمهد الطريق لمستقبل مشرق



د. أحمد الشرقاوي يكتب عن:

11 المهنية وأهميتها بحياتنا العملية

صندوق مصر السيادي..

05 إدارة أصول الدولة بفكر جديد

2020.. عام التهديدات الإلكترونية الذكية بلا منازع 10



محسن عادل يكتب عن:

تحسن ترتيب مصر
في المؤشرات العالمية

17

التمويل الجماعي.. عندما لا يتطلب الحصول على المال أكثر من قعة مؤثرة 24

المشروعات القومية تمهد الطريق لمستقبل مشرق

أتابع بسعادة بالغة خطوات مصر نحو مستقبل مشرق، فالمشروعات القومية التي تنفذها الدولة، بقيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي، تضع الأساس القوى والمتين، نحو انطلاقة اقتصادية واجتماعية.

إن مشروعات البنية التحتية التي تنفذها الدولة في قطاعات الطرق والمرافق الأساسية، وفي كل المحافظات، هي إنجاز بكل المقاييس وسيسجلها التاريخ بأحرف من نور، فهي مشروعات عملاقة تنفذ في وقت قياسي، من أجل قيادة النمو في البلاد وتوفير فرص العمل اللانقصة لشبابنا.

الرئيس عبدالفتاح السيسي بلا شك انتشل البلاد من مصير مجهول في عام ٢٠١٣، وما تنفذه الدولة من مشروعات في الوقت الحالي، ستقود البلاد لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، وتسمح بتطوير العديد من القطاعات التي تدهورت في السنوات الماضية، وعلى رأسها منظومتى التعليم والصحة.

إن تطوير التعليم والصحة على رأس أولويات الدولة في الفترة المقبلة، وما تنفذه الحكومة حاليا من تطوير في منظومة التأمين الصحي الشامل، يعتبر خطوة كبيرة ومهمة في هذا الطريق.

نحتاج أيضا لخطة واضحة للانطلاق بتعليمنا الجامعي وفتح الفرصة أمام تطوير منظومة البحث العلمي، من أجل تخريج شباب لديهم القدرات التي تناسب احتياجات سوق العمل.

إن تطوير البنية التكنولوجية وإطلاق القمر الصناعي الجديد «طيبة ١» أيضا هي خطوة مهمة لتدعيم شبكات الاتصالات في البلاد، وإتاحة الإنترنت بسرعات عالية في أنحاء البلاد، وهو أمر ضروري في إطار تحول الدولة نحو العصر الرقمي والاعتماد على الخدمات الحكومية الإلكترونية.

ما تم إنجازه في السنوات الأخيرة كبير ومهم واني على ثقة أن الدولة المصرية تعتزم مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، لتضع مصر في مكانتها التي تستحقها.



بقلم:

أ.د. م / عمرو عزت سلامة

رئيس مجلس إدارة جمعية الهندسة الإدارية
وزير التعليم العالي
والدولة للبحث العلمي الأسبق



مشروعات البنية التحتية تضع أساسا متينا لانطلاقة كبيرة في مستقبل البلاد



انطلق صندوق مصر السيادي «ثراء»، في الأسابيع الماضية، ضمن خطة الدولة لإدارة أصولها واستغلالها بشكل أفضل، وتعظيم قيمتها، وفق فكر جديد، يعتمد في الأساس على مشاركة القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

صندوق مصر السيادي

إدارة أصول الدولة بفكر جديد



■ هالة السعيد

السيادي، بهدف استغلال أصول الدولة، والتعاون مع المؤسسات والصناديق العربية والدولية، ليوافق مجلس النواب بعد ذلك على مشروع القانون بشكل نهائي في يوليو ٢٠١٨.

ووفقاً لقانون تأسيس الصندوق، تتكون موارد الصندوق من رأسماله والأصول التي تنتقل ملكيتها إليه، والعائد من استثمار أمواله واستغلال أصوله، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها، وحصيلة إصدارات السندات والأدوات المالية الأخرى، والموارد الأخرى التي يقرها مجلس إدارة الصندوق ويصدر بقبولها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

كما ينص القانون على أنه يحق للصندوق تأسيس شركات وصناديق تابعة أو زيادة رؤوس أموالها سواء بمفرده أو مع الغير، والدخول في شراكات مع الصناديق العربية والأجنبية المماثلة، والمؤسسات المالية المختلفة، والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات الدين، والاقتراض

ويأتي إنشاؤه في إطار خطة الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، ويستهدف إيجاد كيان اقتصادي كبير، قادر من خلال الشراكة مع شركات ومؤسسات محلية وعالمية، على زيادة الاستثمار والتشغيل والاستغلال الأمثل لأصول وموارد الدولة لتعظيم قيمتها وإعطاء دفعة قوية للتنمية. كما يستهدف الصندوق القدرة على جذب الاستثمارات في مختلف المجالات الاستراتيجية والجديدة، من خلال المرونة والاستقلالية التي سيمتتع بها والخبرات المحلية والعالمية التي سيجتذبها للعمل لديه، وتكوين شراكات جديدة مع مؤسسات استثمارية عملاقة تحدث نقلة نوعية في شركات وأصول الدولة للأجيال القادمة.

■ كيف بدأ تأسيس الصندوق؟

وما أبرز ما ينص عليه قانونه؟

تعود أولى خطوات تأسيس صندوق مصر إلى موافقة مجلس الوزراء في أبريل ٢٠١٨ على مشروع قانون إنشاء الصندوق

يبلغ رأس المال المرخص للصندوق حالياً ٢٠٠ مليار جنيه، والمدفوع ٥ مليارات جنيه، ومن المقرر زيادة رأسماله المرخص إلى تريليون جنيه في ثلاث سنوات، مع نقل مجموعة من الأصول المملوكة لدولة، إليه، من أجل الترويج لها، وطرحها كفرص استثمارية على المستثمرين في السوق المحلي والدولي.

خلال الفترة الأخيرة وقع الصندوق مجموعة من الاتفاقيات الهامة، على رأسها تأسيس منصة استثمارية مشتركة مع الإمارات بقيمة ٢٠ مليار دولار، كما وقع اتفاقيات مع وزارة قطاع الأعمال العام وبنك الاستثمار القومي، من أجل الترويج لفرص الاستثمار في المتاحة في الأصول التابعة لهما.

كما يعتمز الصندوق توقيع اتفاقيات جديدة مع صناديق خليجية وأجنبية والاتفاق مع شركات عالمية كبرى من أجل الدخول في شراكات على الأصول المميزة في الدولة، والتي لم تكن تستغل بالشكل الأفضل في الفترة الماضية.

ومن أبرز الأصول التي تم نقلها للصندوق حالياً أرض المعارض بمدينة نصر، والقرية الكونية في مدينة السادس من أكتوبر.

وتلقى الصندوق عروضاً لاستغلال مجمع التحرير، ومشروعات مشتركة في مجالات الطاقة والسياحة والعقارات.

ويعتمز الصندوق قريباً إطلاق صناديق فرعية في مجالات السياحة والطاقة والصناعة، حيث يعتمز مشاركة القطاع الخاص في إدارة المناطق السياحية وفق بروتوكول تعاون مع وزارة السياحة في هذا الشأن.

■ ماذا تستهدف الحكومة من

إنشاء الصندوق؟

تستهدف الحكومة من إنشاء الصندوق المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أمواله وأصوله، إلى جانب تحقيق الاستغلال الأمثل لها وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية، لتعظيم قيمتها لصالح الأجيال القادمة، بحسب وزارة التخطيط.





صندوق مصر السيادي

أهداف الصندوق

ويضم مجلس إدارة الصندوق السيادي

أعضاء من ذوي الخبرة



ممثلين عن وزارات التخطيط
والمالية والاستثمار



المدير التنفيذي للصندوق ويتم
تعيينه من خلال مجلس الإدارة



01 المساهمة في التنمية المستدامة



02 الاستخدام الأمثل للموارد العامة



03 رفع كفاءة البنية التحتية بكل
مكوناتها وتحفيز الاستثمار الخاص



04 حفظ حق الأجيال القادمة في
الثروات والموارد الطبيعية



05 التعاون مع الصناديق السيادية العربية والأجنبية
والمؤسسات المالية في تحقيق خطط الدولة
للتنمية الاقتصادية



الصندوق، وأهدافه، وصلاحياته، وموارده، وضوابط نقل ملكية الأصول له، وتشكيل مجلس الإدارة والجمعية العمومية، وضوابط تعيين المدير التنفيذي، وتأسيس الصناديق الفرعية والشركات التابعة، وضوابط الإفصاح والرقابة.

وفي مايو الماضي أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قرارا بتشكيل مجلس إدارة الصندوق، برئاسة هالة السعيد، كرئيس مجلس إدارة غير تنفيذي، وتشكيل الجمعية العمومية له، برئاسة مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء.

وقالت وزارة التخطيط إن تشكيل مجلس إدارة الصندوق ضم أعضاء مستقلين وهم حسن الخطيب مدير الاستثمار المباشر في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وطارق توفيق رئيس الغرفة التجارية الأمريكية، ومحمد عباس فايد الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك عودة مصر.

وأضافت أن من بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أيضا نيفين الطاهري

التخطيط بالاتفاق مع وزير المالية وبالتنسيق مع الوزير المعني بهذه الأصول. ونص القانون على تولي اثنين من مراقبي الحسابات مراجعة حسابات الصندوق السيادي، على أن يكون أحدهما من الجهاز المركزي للمحاسبات، والآخر من المراقبين المقيدين لدى البنك المركزي أو هيئة الرقابة المالية.

وسيقوم المراقبان بمراجعة القوائم المالية السنوية وربيع السنوية للصندوق، وسيتم عرض القوائم المالية السنوية وتقرير مراقب الحسابات وتقرير سنوي تفصيلي عن نشاط الصندوق وخطته للعام التالي على الجمعية العمومية للصندوق، تمهيدا لعرضها على رئيس الجمهورية خلال ٣ أشهر من انتهاء السنة المالية.

■ من هم أعضاء مجلس إدارة

الصندوق وجمعياته العمومية؟

أصدر رئيس مجلس الوزراء في مارس الماضي قرارا بالنظام الأساسي لصندوق مصر السيادي، والذي يتضمن تعريف

والحصول على تسهيلات ائتمانية وإصدار سندات وصكوك وغيرها من أدوات الدين. ويتيح القانون للصندوق شراء وبيع وتأجير واستئجار واستغلال الأصول الثابتة والمنقولة والانتفاع بها، وإقراض أو ضمان صناديق الاستثمار والشركات التابعة.

كما للصندوق حق التصرف في الأصول المملوكة له أو الصناديق المملوكة له بالكامل بإحدى صور البيع أو التأجير المنتهي بالتملك، أو الترخيص بالانتفاع، أو المشاركة كحصة عينية وفقا للقيمة السوقية لهذه الأصول، وفقا لقانون تأسيسه.

وينص القانون على أن نقل ملكية أي من الأصول غير المستغلة المملوكة ملكية خاصة للدولة إلى الصندوق أو أي من الصناديق التي يؤسسها والمملوكة له بالكامل، يكون بقرار من رئيس الجمهورية، بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط.

وبالنسبة للأصول المستغلة يكون نقلها للصندوق بقرار من رئيس الجمهورية بعرض من رئيس مجلس الوزراء ووزير

يجوز نقل أصول الدولة غير المستغلة للصندوق السيادي بقرار من رئيس الجمهورية





■ أيمن سليمان

في الصناعات التحويلية والاتصالات وتطوير البرمجيات والتجارة الإلكترونية، وصناعة البناء والتطوير العقاري والصناعات الغذائية. وترأس قبل انضمامه إلى شركة جيميني، فريق التخطيط الاستراتيجي لشركة أوراسكوم تيلكوم القابضة (OTH)، حيث قاد عملية تطوير استراتيجية أعمال الشركة، إضافة إلى دوره في عملية استحواذ المجموعة على شركة ويند الإيطالية للاتصالات في عام ٢٠٠٥.

وعمل سليمان قبل انضمامه إلى أوراسكوم، في مجال بنوك الاستثمار لمدة ست سنوات، وكان آخر منصب شغله نائب رئيس المجموعة المالية هيرميس للاستثمارات المباشرة، وأتم خلال تلك المسيرة العديد من عمليات الاكتتاب العام وعمليات الاندماج والاستحواذ وخاصة في قطاعات التشييد والقطاع المصرفي وقطاعات التصنيع المختلفة.

بين عدد من المرشحين، من خلال لجنة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق المستقلين.

ويمتلك سليمان خبرة تمتد لأكثر من عقدين في الاستثمار، وأدار أكثر من ٢٠٠ شركة للصناعات المختلفة حول العالم.

حصل أيمن محمد سليمان على درجتي الماجستير في إدارة الأعمال الدولية والتمويل ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد مع تخصص ثانوي في علوم البرمجيات في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وشغل سليمان منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة Gemini Holding، وهي شركة تستثمر في عدة مجالات.

كما عمل كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي لعدد كبير ومتنوع من الشركات، واكتسب خلال مسيرته المهنية في مجال بنوك الاستثمار وإدارة صناديق الاستثمار المباشر، خبرة واسعة في شتى المجالات منها مختلف القطاعات

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة دلتا شيلد للاستثمار، ويحياى محب زكي المدير التنفيذي لشركة دار الهندسة مصر.

ويضم مجلس إدارة الصندوق السيادي، بالإضافة إلى هؤلاء الأعضاء المستقلين، ممثلين عن كل من وزارات التخطيط، والمالية، والاستثمار، على أن يكون للصندوق مدير تنفيذي متفرع لإدارته ويمثله أمام الغير، والقضاء، بحسب قانون إنشاء الصندوق والذي وافق عليه مجلس النواب في يوليو من العام الماضي.

وتتضمن اختصاصات مجلس إدارة الصندوق وفقاً للنظام الأساسي له، وضع الرؤية الاستراتيجية والسياسة الاستثمارية العامة للصندوق، واعتماد الهيكل التنظيمي والإداري للصندوق، وصلاحيات موظفيه، ومتابعة الأداء العام للصندوق، ومناقشة واعتماد الخطة الاستثمارية ومراقبة تنفيذها، والإشراف على أعمال المدير التنفيذي، وزيادة رأس المال.

كما تضمن تشكيل الجمعية العامة للصندوق عضوية وزراء التخطيط، والاستثمار، والمالية، وأحد نائبي محافظ البنك المركزي، فضلاً عن عضوية ٧ أعضاء من ذوي الخبرة، وهم شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء السابق، وصادق وهبة المؤسس والشريك الإداري لشركة ISquared Capital العالمية لاستثمارات البنية التحتية. كما شمل تشكيل الجمعية محمد يونس مؤسس ورئيس مجموعة كونكورد الدولية للاستثمارات، وطه محمود خالد المؤسس والشريك الرئيسي لمؤسسة BDO، وحسين شكري رئيس مجلس إدارة إتش سي للأوراق المالية والاستثمار، وعادل اللبان الرئيس التنفيذي والمدير العام للبنك الأهلي المتحد، وهشام عكاشة نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري.

■ من هو المدير التنفيذي للصندوق؟

أعلنت وزارة التخطيط، في أكتوبر الماضي، تعيين أيمن محمد سليمان مديراً تنفيذياً للصندوق السيادي صندوق مصر لمدة ثلاث سنوات. تعيين أيمن سليمان جاء بعد المفاضلة





■ الصندوق السيادي «ثراء» يوقع اتفاقيتين لاستغلال أصول قطاع الأعمال العام وبنك الاستثمار

ومن شأن انضمام صندوق مصر لهذه المؤسسة العالمية منح عدة امتيازات للصندوق، وإرسال رسالة إيجابية إلى شركاء الاستثمار المحتملين، بحسب ما قالت التخطيط في بيانها.

والمنتدى العالمي للصناديق السيادية الدولية هو شبكة عالمية من صناديق الثروة السيادية من أكثر من ٣٠ دولة، ويضم صناديق سيادية من دول عربية مثل الإمارات، والمغرب، والكويت، وليبيا، وفلسطين، وقطر، وعمان، بالإضافة إلى دول بالمنطقة مثل تركيا، وإيران، ودول أفريقية وأمريكا، والصين، وروسيا، وغيرها.

والمنتدى هو مؤسسة تطوعية ملتزمة بتعزيز ممارسات الحكم الرشيد وإدارة الاستثمار، وذلك من خلال التمسك بالمبادئ والممارسات المقبولة عموماً للحوكمة والاستثمار وإدارة المخاطر في صناديق الثروة السيادية، والمعروفة باسم مبادئ سانتياجو، من خلال الحوار والبحث والتقييم الذاتي.

كما شارك في وضع استراتيجية وتأسيس أول بنك رقمي أوروبي لتمويل الشركات المتوسطة، وإدارة محفظة استثمارية متعددة المجالات من الصناعات الغذائية، والخدمات الطاقة، والتكنولوجيا، والخدمات البنكية، التعدين واستخراج الذهب والنحاس، والبنية التحتية للإنترنت والخدمات الإلكترونية لمدة ١٠ سنوات وزيادة قيمتها مع استخدام كل أدوات تأمين مخاطر تقلبات الأسواق والأزمات الاقتصادية العالمية الملائمة لكل قطاع من قطاعات المحفظة.

الانضمام للمنتدى العالمي لصناديق الثروة السيادية

في يونيو ٢٠١٩، أعلنت وزارة التخطيط، أن مصر انضمت رسمياً إلى المنتدى العالمي لصناديق الثروة السيادية (IFSWF)، وذلك بعد موافقة المنتدى على انضمام صندوق مصر المؤسس حديثاً ليصبح عضواً مشاركاً بالمنتدى.

ومن أهم إنجازات أيمن محمد سليمان، المدير التنفيذي لصندوق مصر وضع استراتيجية التوسع الدولي لشركة أوراسكوم للاتصالات في عام ٢٠٠٣، ووضع خطة التطوير الاستراتيجي والمالي لشركة ويند الإيطالية لتعظيم قيمة الاستثمار وبيعها بعشرة أضعاف التكلفة بين ٢٠٠٥ و٢٠١١؛ وإعادة هيكلة إدارة شركة النيل للسكر منذ عام ٢٠٠٨ لتصبح من أكبر منتجي السكر في مصر، فضلاً عن الحصول على أعلى معدل إنتاج للفدان في تاريخ أفريقيا بشهادة معهد البحوث الزراعية في عام ٢٠١٨.

كما أعد دراسة الجدوى وتأسيس أول شركة تمويل متناهي الصغر هادفة للربح في مصر عام ٢٠٠٧، والمساهمة في إتمام عملية الدمج بين المجموعة المالية هيرميس وشركة التجاري الدولي للاستثمار المباشر (CIIC) عام ٢٠٠٢ لخلق أكبر بنك استثمار عربي في الشرق الأوسط.





2020 .. عام التهديدات الإلكترونية الذكية بلا منازع

وخطط الهجمات المعتمدة على الهندسة الاجتماعية. وتشمل التنبؤات الأخرى المتعلقة بالتهديدات الموجهة لعام ٢٠٢٠، هجمات الإنذارات الكاذبة تصل إلى مستوى جديد كلياً. وسيطور هذا الأمر بشكل أكبر، حيث تسعى الجهات التخريبية إلى منع الاشتباه فيها، بل وإلى الحرص على إلقاء اللوم على جهات أخرى. قد تكون البرمجيات الخبيثة السليعية أو البرمجيات النصية أو أدوات الأمن المتاحة للجمهور أو برمجيات الإدارة، أو خليط من اثنين من الإنذارات الكاذبة، حيث يكون الباحثون في مجال الأمن متعاطفين لأي دليل صغير، كافية لتحويل أصابع الاتهام إلى جهة أخرى. كما تأتي التنبؤات بمزيد من هجمات البنية التحتية والهجمات ضد أهداف غير حاسوبية، حيث تحرص جهات تخريبية منذ مدة على توسعة نطاق عملياتها وأدواتها إلى أبعد من نظام "ويندوز" وحتى الأنظمة الحاسوبية عموماً، إضافة إلى تركيز الهجمات الرقمية على طرق التجارة بين آسيا وأوروبا. إضافة إلى استمرار ظهور أساليب جديدة لسرقة البيانات، حيث سيظل استخدام سلاسل التوريد من أكثر طرق التسليم صعوبة في التعامل. ومن المحتمل أن يواصل المهاجمون التوسع في هذه الطريقة من خلال الحاويات البرمجية المتلاعب بها، على سبيل المثال، وإساءة استخدام الحزم والمكتبات، إلى جانب التطور المتسارع للتهديدات المتقدمة المستمرة المتنقلة، حيث لا توجد أسباب تدفع للاعتقاد بأن هذا سيتوقف قريباً، لكن نظراً إلى زيادة الاهتمام الذي يوليه مجتمع الأمن بهذا الجانب، يعتقد أن عدد الهجمات التي يتم تحديدها وتحليلها بالتفصيل سيزداد أيضاً، وزيادة سوء استخدام المعلومات الشخصية من خلال التسلح بقدرات الذكاء الاصطناعي، وهذا مشابه لبعض الأساليب التي جرت مناقشتها لتوجيه الإعلانات الانتخابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. هذه التقنية باتت قيد الاستخدام وهي مسألة وقت قبل أن يستغلها بعض المهاجمين.

لا تزال التهديدات الإلكترونية مستمرة مع زيادة حدتها عاماً بعد عام، وتعطي هذه الزيادة مؤشرات يمكن من خلالها توقع الهجمات والأساليب التي من الممكن أن يستخدمها القراصنة في هجماتهم وتهديداتهم خلال العام المقبل، حيث كشفت شركة "كاسبرسكي" لأمن المعلومات عن توقعاتها حيال التهديدات المستمرة المتقدمة في عام ٢٠٢٠، وأشارت إلى كيفية تغير مشهد الهجمات الموجهة في الأشهر المقبلة. يوضح التوجه العام أن التهديدات ستزداد تطوراً، وتصبح أكثر دقة وتنوعاً تحت تأثير عوامل خارجية عدة، مثل تطور تقنيات تعلم الآلات، أو التطور في تقنيات التزييف العميق وانتشارها. وطورت توقعات "كاسبرسكي" بناء على تغييرات شهدتها فريق البحث والتحليل العالمي التابع للشركة خلال عام ٢٠١٩، ليدعم بعض الإرشادات والأفكار مجتمع الأمن الرقمي الذي ينتظر أن يساعد، بجانب سلسلة من التنبؤات المتعلقة بالتهديدات التقنية والمتخصصة، على الاستعداد للتحديات التي ستقع في الأشهر الـ ١٢ المقبلة. ومن ضمن هذه التنبؤات إساءة استخدام المعلومات الشخصية، فبعد عدد من عمليات تسريب البيانات الشخصية التي حدثت في الأعوام الماضية، سهل عدد التفاصيل الشخصية المتاحة للمهاجمين القيام بهجمات موجهة أكثر دقة، استناداً إلى معلومات الضحايا التي يتم تسريبها. وقد تم رفع مستوى المعايير المتعلقة بهذا الجانب، حتى إن عام ٢٠٢٠ سيشهد غوص جهات التهديد عميقاً، بحثاً عن تسريبات أكثر حساسية وأهمية، مثل البيانات الحيوية. وأشار الباحثون إلى عدد من التقنيات الأساسية التي يمكن أن تغري ضحايا إساءة استخدام البيانات الشخصية للوقوع في شرك المهاجمين، ومن بينها النقاشات العلنية لتقنيات التزييف العميق للفيديو والصوت، التي يمكن أن تصبح آلية وتدعم التنميط وإنشاء عمليات الاحتيال





إن أصل كلمة المهنية أو المهني أو المحترف مهنة ما Professional يأتي من كلمة مهنة وهي الحرفة التي يتخذها الشخص لكسب العيش والعمل الذي يحتاج إلى خبرة ومهارة بممارسته، وبالتالي يتطلب إتقان ما نمتهن فتتحقق المهنية أو احتراف المهنة بإتقان تطبيق فنونها وحسن استخدام أدواتها.

المهنية وأهميتها بحياتنا العملية

المهنية تشير للشخص الذي احترف مهنة ما وأدرك أساسياتها





فالمهنية أو احترافية العمل Professionalism تشير للشخص الذي احترف مهنة ما وأدرك أساسياتها وأساليب التعامل والتدريب في مجالاتها فيشار لهؤلاء المتعلمين تعليماً عالياً ويتمتعون بقدر كبير من الثقة بالذات وثقة من حولهم من المتعاملين معهم.

والمهنية هي ممارسة فنون التعامل والتفاوض والأداء الفعال لإتقان العمل، بتوظيف المعرفة البناءة مع الخبرات المكتسبة في التواصل الفعال واتخاذ القرارات المناسبة وقياس ومتابعة تأثير وتحليل نتائجها على الأشخاص والبيئة المحيطة، مع مراعاة الأهداف المستقبلية بوعي الاعتبار من الدروس المستفادة ومن تجارب الآخرين. وبالتالي يمكن أن نستنتج أن معظم الطموحين يعشقون تحقيق ذاتهم بتحقيق مزيد من النجاحات وإضافة مزيد من القيمة لأنفسهم ولإنجازاتهم. فالطموحين يعشقون حياة التحدي ولا يقبلون حياة السكون بلا أهداف ورؤى واضحة، ومهام قابلة للتحقيق.

وبشكل عام، فإن احترافية العمل Professionalism، وهي كلمة ربما لا نجد لها مرادف ترجمة باللغة العربية أفضل من احترافية العمل أو احترافية المهارة، حيث لا يمكننا تحديد الترجمة العربية الدقيقة المقابلة لهذه الكلمة وبالشكل الذي يعطي الكلمة حقها ومعناها المضبوط.

ويمكن أيضاً تعريف احترافية العمل Professionalism على النحو التالي:

■ احترام وقت العمل والإخلاص لمسئوليات ومهام واجبات الوظيفة.

■ احترام وتفعيل خطة العمل المعتمدة وإنجاز الأعمال المطلوبة في الوقت المحدد.

■ التعامل بمهارة وخبرة مهنية مع قرارات الإدارة العليا بشكل رسمي.

■ الترفع عن أي اعتبارات شخصية في العمل الإداري أو الإنتاجي.

معتقد أو ثقافات مختلفة عما يهمننا أو ننتمي إليه.

إن الافتقار إلى الممارسة المهنية في بعض المجتمعات يرجع إلى التقلبات والمفاهيم والموروثات المختلفة بما فيها طبيعة التنشئة الاجتماعية (كأهل والأصدقاء والمجتمع بشكل عام) ويحكم ذلك عوامل ومحددات بناء الشخصية وقبول فكرة الاختلاط مع الآخر وقبول مبدأ احترام المنهجية مهما تعددت الأفكار والمفاهيم.

هل فات أوان تغيير للأفضل؟

التغيير سمة من سمات الحياة، والتغيير قد يداعب مخاوف البعض مثلما يفتح آفاق الأمل لآخرين، فتعاقب الليل والنهار آية من آيات التغيير التي تفتح لنا أبواب التفاوض بتغيير نمط تفكيرنا خلال مراحل العمر. فكل مرحلة

■ احترام بيئة ومناخ العمل، قبول الآخر والتعامل مع جميع أعضاء الفريق دون تحيز أو إقصاء.

■ الابتعاد عن التعصب وعدم الانزلاق لأي نزاعات طائفية أو سياسية.

■ تجنب الشائعات والتعامل المهني مع الأحداث وتفعيل القنوات الرسمية.

إن أخلاقيات المهنة هي التي تميز الشخص المحترف عن الآخرين: النزاهة والأمانة واحترام العمل بأمانة واحترام زملاء ورؤساء العمل، والالتزام بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، واحترام خصوصية الآخرين وعدم التعرض لمناطق الجدل الثقافي والديني وكذلك جوانب الحياة العامة، مع ضرورة وجود تكامل بين الهوية الشخصية ومتطلبات إنجاز العمل بجودة وكفاءة دون تحيز لجنس أو هوية جنسية أو





الإعداد المعرفي، ولكن يجب أن يسبقها حتماً مرحلة اكتشاف الذات للتنقيب عن مواطن نقاط القوة والنقاط التي قد تحتاج إلى تطوير. ثم يلي ذلك مرحلة الإعداد المعرفي بالتحقيق والتحصيل المعرفي وتمديد وتجديد قنوات العلوم والمعارف لمصادرها الصحيحة والحديثة. ثم تتطور الاحتياجات مروراً بمرحلة هامة جداً وهي مرحلة تقوية المهارات الشخصية، بأن ندمج ببرامج تطوير وتنمية المهارات الشخصية، ثم نختبر كل ما سبق عملياً بالتطبيق الجاد بهدف التقييم الفعال، وعندما نطمئن لمستويات مهارتنا يمكن أن ندخل بأمان إلى مرحلة صقل الخبرات المتكاملة بأن تتكامل الصفات والمعارف المتحصلة مع الخبرات المكتسبة لعزف لحن الأداء المهني المتميز بالمعرفة والتنمية والتطبيق والتقييم والثقة بتكامل الأداء

● طموح مكافئ للإمكانيات والقدرات المتاحة
«طموح واقعي ومرتزن مع القدرات والإمكانيات المتاحة»
● طموح أكبر من الإمكانيات والقدرات المتاحة .
«طموح متفائل حافل بالأمل رغم كل المعوقات المتاحة»
● طموح أقل من الإمكانيات والقدرات المتاحة .
«طموح متواضع يرضى بالقليل رغم كل التعزيزات المتاحة»
● اللا طموح وهي أخطر شيء على الحياة العملية .

خمسة مراحل لتحقيق المهنية
إن لكل هدف من أهدافنا بالحياة يمر بعدة مراحل لتحقيقه، ولعل من أهم مراحل تحقيق الأهداف هي مرحلة

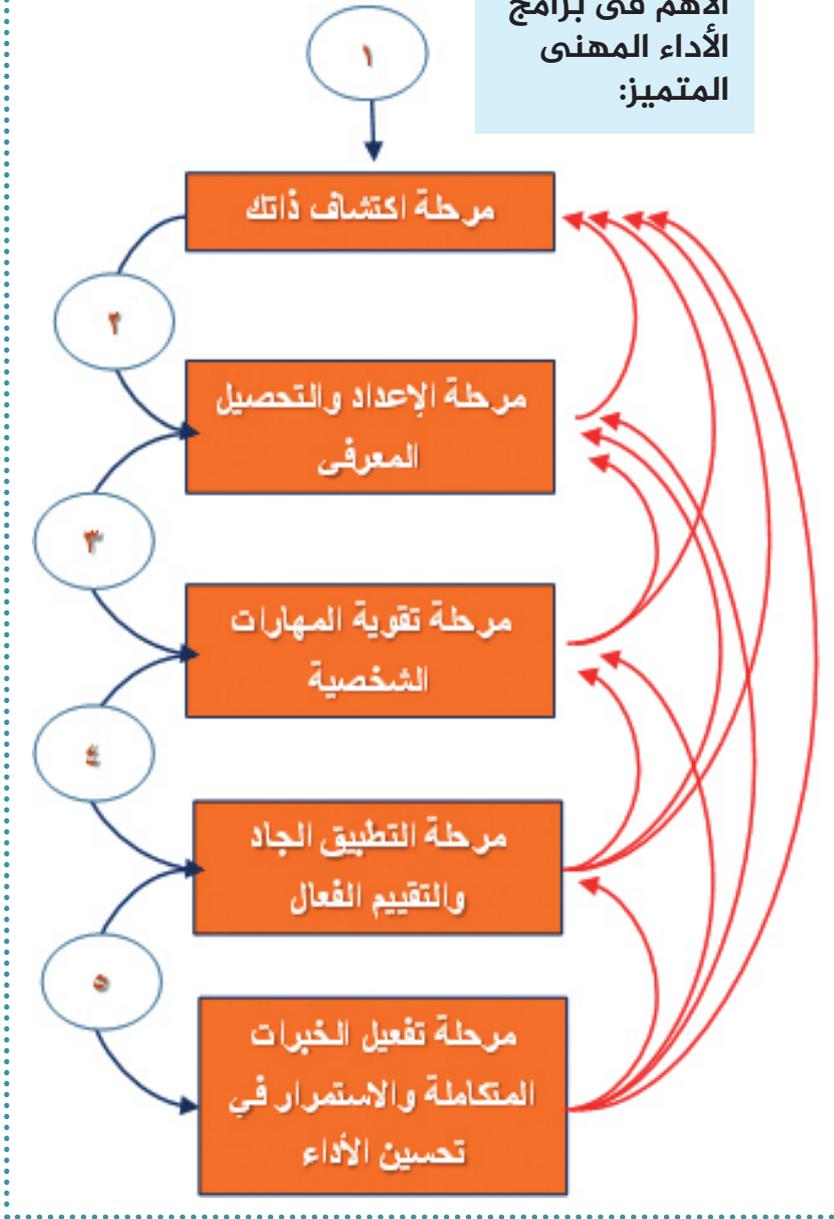
من مراحل الحياة لها معايير ومقاييس جودة تحتم علينا ضرورة قبول التغيير لأسباب منها:
● عدم ارتباط فكرة التغيير بسن أو عمر معين.
● يجب التطوير النوعي والكمي لمهارات وخبرات التعامل مع المستقبل
● التعامل بإيجابية مع متغيرات ومهارات المستقبل الافتراضي
● عبر عن حماسك وشغفك.

علاقة الطموح بالإمكانيات والقدرات المتاحة

إن الإمكانيات تشير إلى الوسائل والقدرات والطاقات التي نمتلكها ويمكن لنا الاستفادة منها واستخدامها لأنها متاحة لنا وتحت تصرفنا. وبالتالي يمكن تصنيف الطموح بدلالة الإمكانيات المتاحة كالاتي:



الخطوات الخمس الأهم فى برامج الأداء المهني التميز:



ثم الاستمرار في تحسين الأداء.
وهذه هي الخطوات الخمس الأهم في
برامج الأداء المهني المتميز:
١- مرحلة اكتشاف ذاتك.
٢- مرحلة الإعداد والتحصيل المعرفي.
٣- مرحلة تقوية المهارات الشخصية.
٤- مرحلة التطبيق الجاد والتقييم
الفعال.
٥- مرحلة تفعيل الخبرات المتكاملة
والاستمرار في تحسين الأداء.

بعض معايير النجاح

العامل المشترك لأهم معايير نجاح
تحقيق الأهداف يكمن في الإلمام
بالمهارات الأساسية للنجاح مثل:
١- القدرة على «التعبير والتواصل
الفعال».

نظرا لأهمية الاتصال الذي يمثل
عصب الحياة للمجتمعات البشرية
بالإضافة إلى أهمية التفاوض والذي
يساعد المشاركين من التميز في
إدارة الاتصال بالآخرين، والتواصل
والتفاوض الفعال والإقناع بهدف
الوصول لإتقان كيفية التخطيط
للمفاوضات وأفضل الممارسات للتعامل
مع أصعب وأدهى المفاوضات، وتحقيق
النجاح والتأثير في المواقف التفاوضية
في الحياة والعمل، والنجاح في
استخدام مهارة الإقناع.

٢- القدرة على «رؤية الأهداف
وتحديد المهام».

إن كل من يرغب في تنمية نشاط
تجاري أو تحسينه أو حتى تحديده،
فإنه يتحتم عليه تحديد رؤية واضحة
للأهداف ولتحديد مهام الخطة
الاستراتيجية التي تحدد الغرض من
عملك، وتضع رؤية للمستقبل وتحدد
خطوات محددة للوصول إليه.

٣- القدرة على «التخطيط الفعال»
إن الذي يجعل خطة العمل
الاستراتيجية ناجحة وفعالة أن يتوافر
لعملية التخطيط الاستراتيجي التنظيم

العمل».

بناء وتطوير فريق العمل يعتبر
أحد أهم معايير نجاح التخطيط
الاستراتيجي، لأن ذلك يضمن توافر
مناخ جودة المهارات والمؤهلات
والخبرات الصحيحة للقيام بمهام
ومسؤوليات وواجبات القادة التنظيميين
لفرق العمل، بحيث يكفل ضمان أن
يكون لكل عملية المدخلات والمخرجات

الواعي الذي يضمن صواب تحديد
الاتجاهات نحو دراسة وتحليل واتخاذ
القرارات الفعالة بشأن تخصيص
الموارد، وتوفير آليات متابعة ومراقبة
التوجيه والتنفيذ لأنشطة العمل بنجاح
وفاعلية تهدف إلى تحقيق الأهداف
وتوفير بيئة العمل الإيجابي لتنمية
الأعمال.

٤- القدرة على «بناء وقيادة فريق



غير مخطط لها، وقد تكون عواقبها متوقعة أو غير متوقعة ولكنها نتائجها لها تأثيرات قد تهدد كيان وسمعة المؤسسة أو الشركة، وربما يزعزع ثقة المتعاملين معها من الجمهور والموردين والمهتمين بأداء أعمال الشركة من المستثمرين Shareholders أو أصحاب المصالح Stakeholders وقد تؤدي عواقب هذه الأزمات لنتائج ذات تأثيرات غير مرغوب فيها لما لها من آثار على البيئة التنافسية، والقيمة السعيرية لأسهم الكيان بالسوق المحلي وربما العالمي.

هناك هدفان أساسيان يجب مراعاة تحقيقهما عند إدارة أي أزمة بفاعلية وذلك بعد تحليل أسباب الأزمة وهما إيجاد حل فعال وناجز للمشكلة، وكذلك استمرار بناء تواصل فعال مع المستثمرين Shareholders أو أصحاب المصالح Stakeholders

٧- القدرة على «إدارة التفاوض».

إدارة التفاوض هي إحدى أهم وسائل الإدارة الفعالة والحديثة، وهي عملية مناقشة بين طرفين أو أكثر تربطهم مصلحة مشتركة أو علاقات ما تؤثر على بعضها البعض. وغالباً يكون الهدف الأساسي من إدارة التفاوض، الوصول إلى اتفاق أو تفاهم ما يتيح صياغة ووضع آلية تحقق مساهمة رضا لكل طرف.

وقد يتم في بعض الأحوال تحويل عملية المواجهة إلى شراكة تعاون وإعادة تهيئة وتوظيف الصراع لاتحاد وتعاون إيجابي.

٨- القدرة على «إدارة التغيير».

تعتبر مهارات إدارة التغيير من المهارات النادرة التي يتمتع بها قليل من محترفي إدارة الأعمال، فهي مفهوم يُشير إلى جهود الإدارة العليا للمؤسسة أو الشركة، أو أي كيان إداري لتحقيق جودة الارتقاء بطرود العمل في المنظمات المختلفة، والمحافظة على السعي الجاد نحو التحسين المستمر لنقل الكيان الإدارة من وضع إلى وضع آخر أفضل



الصحيحة.

٥- القدرة على «قياس وتحليل النتائج».

أثناء تنفيذ خطة العمل، من الأهمية بمكان مراقبة نجاح وتحديات افتراضات ومبادرات التخطيط، وعند تقييم نجاحات الخطة، يجب أن تنتظر بموضوعية إلى معايير القياس المحددة في أساليب التنفيذ لتحقيق أهداف

العملية، وفي بعض الحالات قد يكون من الضروري إعادة تخطيط الخطة وافترضاها إذا كانت عناصر الخطة بعيدة عن المسار الصحيح المفترض مع ضرورة تحليل الأسباب للتحسين مقومات التنفيذ.

٦- القدرة على «إدارة المواقف والأزمات».

الأزمات هي أحداث هامة مفاجئة





منه بكل تأكيد، بتنشيط استراتيجيات العمل الفعال، وحل المشكلات بطرق إبداعية واعية، والاستفادة من خبرات فرق العمل المختلفة بلا تحيز ولا إقصاء، وتوفير بيئة عمل متجانسة ومنسجمة لتحقيق الأهداف المختلفة السابق تحديدها عند صياغة الرؤية وتحديد المهام.

٩- القدرة على «صياغة الدروس المستفادة».

من أهم نتائج إدارة المشاريع في بيئة إدارة الأعمال المداومة والقدرة على صياغة الدروس المستفادة والتي تعتبر من أهم الخبرات التي يجب على كل قيادي محترف القيام بتسجيلها لأنها تعتبر بمكانة أصول Assets ومثلها مثل الممتلكات الأساسية للخبرات المتراكمة عبر الإنجازات المتحققة بغض النظر عن إيجابيتها أو سلبيتها، فهي حصيلة إنجازات سابقة تتضمن أسباب المشاكل وأوجه الحلول وتوابع الحلول، مع ما تم من إجراءات وقائية وتصحيحية.

١٠- القدرة على «الإرشاد والتوجيه». إن الفرق بين الإرشاد والتوجيه يحتاج تفصيل للمفهوم، فالإرشاد يهدف في الأساس إلى تقديم المشورة والمعلومات الإرشادية العامة لأفراد أو جماعات، بهدف توفير أساس الثابت لتفهم العملية الإدارية أو الإنتاجية في ضوء حاجة العمل، وتطوير عادات وإجراءات العمل بما يحقق المزايا المرجوة.

أما التوجيه، فهو عبارة عن عملية منظمة تتم على فترات مخططة وبشروط وتجهيزات يتم تحضير لها لتحقيق أهداف هامة بالشكل الصحيح، أخذين بالاعتبار الدروس المستفادة من خبراتنا وخبرات الغير، دون الحاجة لتجربة طرق أو وسائل قد تعرض الكيان الإداري للوقوع في الخطأ أو الضرر، ومن أجمل الأمثلة على ذلك، التوجيه الذي يقوم به الأب والأم في المنزل لأولادهم، وتوجيه الأبناء وتربيتهم تربية سليمة

لتحقيق مستقبلهم وخدمة مجتمعهم وبلاذهم. فبدون توجيه لا يستطيع الفرد تحقيق أى هدف باعالية وكفاءة.

تحديات سوق العمل

العمل هو أسمى مهام الإنسان على الأرض ويعد من القيم الإنسانية النبيلة لاستمرار الحياة وإعمار المجتمعات، والمحافظة على استدامة التنمية والبناء، وهو الجهد والعناية التي يبذلها الإنسان في صورة مسؤوليات ونشاطات بهدف تحقيق غاية وأهداف محددة، منها المال ومنافع أخرى عينية ومعنوية، ليكتسب الإنسان قيمة مع إنسانيته، حيث يُعتبر نجاحه بالعمل من تحديات بناء ذاته وتحقيق طموحه.

تختلف تحديات وصعوبات سوق العمل تبعاً لنوع وطبيعة العمل الذي يخوضه العامل ومنها:

- تحديث المهنية التي تتمثل في رفع الثقة بالنفس، بتعلم مهارات فنية وإدارية.
- التغلب على صعوبة التعامل مع الرؤساء ومزاجيتهم.
- التغلب على صعوبة التواصل مع الزملاء وتكوين علاقات عمل طيبة.
- التغلب على تنوع ثقافات وعادات

زملاء العمل، في إطار بيئة العمل.

- التغلب على ضغوط ومسؤوليات العمل.

- تقبل الآخر، كجزء من رحلة الحياة. الدافع والمحرك الحقيقي لإدارة الأعمال هو السعي نحو تحقيق هدف ومنافع لأطراف العملية الإدارية. ومن الطبيعي أن تتخلل مراحل العملية الإدارية سلسلة من الأنشطة التي يمكن تصنيف مواردها إلى موارد بشرية وغير بشرية يديرها العنصر البشري بشكل غير مباشر، وبالتالي نحن بحاجة ماسة لتوثيق الأداء البشري في إدارة أنشطة العملية الإدارية بهدف تحسين أسلوب الإدارة بتحسين وتطوير أداء فريق العمل.

وفى ضوء ما سبق، فإن الإدارة بالنموذج والاقتداء بالقادة هو أنسب طرق الإدارة وأكثرها فاعلية حسب بيئة العمل المحيطة وفريق العمل، حيث يعتبر القادة هم مصدر الإلهام لإرشاد وتوجيه التابعين.

فكل ما سبق هي مجموعة المفاتيح الفعالة التي نحتاجها لتدعيم نجاحاتنا فى علاقاتنا الفعالة مع الآخرين. وللحديث بقية هن أهمية المهنية.





صدر التقرير السنوى للتنافسية العالمية ٢٠١٩، فى أكتوبر الماضى، دافعا بالعديد من التساؤلات على المستويين الدولى والإقليمى والمحلى إلى الساحة فى ضوء أزمات عالمية حادة من حرب تجارية وبريكست وحرب عملات وتصاعد فى أزمات الديون السيادية وديون الشركات وتباطؤ فى النمو الاقتصادى مما ساهم فى طرح رؤية جديدة للموقف الاقتصادى.



بقلم:

محسن عادل

الرئيس التنفيذى السابق
لهيئة الاستثمار

تحسن ترتيب مصر

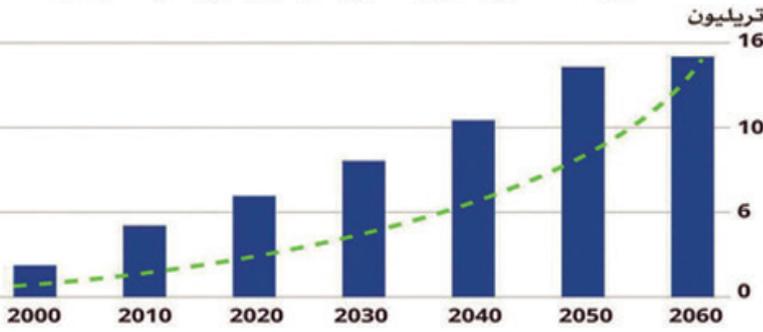
فى المؤشرات العالمية



بعض الدول استفادت من الحرب التجارية من خلال تحويل مجرى تدفقات التجارة



الناتج المحلي الإجمالي الإفريقي - بالدولار



في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يجعل هذه المنطقة أكثر مناطق تنافسية في العالم، تليها أوروبا وأمريكا الشمالية مباشرة، إلا أن الأبرز كان أن هناك ١٤ دولة من أصل ٢٥ دولة في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية حسنت

وتعزيز المنافسة العادلة، وتحديث النظم الضريبية وتكوينها، بالإضافة إلى تدابير الحماية الاجتماعية، وتشجيع الاستثمارات المعززة للقدرة التنافسية. وجود العديد من البلدان التنافسية

وفقاً للتقرير بلغ متوسط معدل نقاط الاقتصادات البالغ عددها ١٤١ اقتصاداً التي شملها التقرير ٦١ نقطة، أي أنه يبعد حوالي ٤٠ نقطة تقريباً من القيمة المثالية للمؤشر إلا أنه يزداد القلق من الفجوة التنافسية العالمية، إذ يواجه الاقتصاد العالمي احتمال حدوث تباطؤ. كما أن البيئة الجيوسياسية المتغيرة والتوترات التجارية المتصاعدة تزيد من حالة الغموض، والتي يمكن أن تسرع بدورها من ذلك التباطؤ.

يبدو أن بعض الاقتصادات التي كانت ضمن الأفضل أداء هذا العام وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية تستفيد من الخلاف التجاري من خلال تحويل مجرى تدفقات التجارة، بما في ذلك سنغافورة التي تحتل المرتبة الأولى وفيتنام التي تحتل المرتبة ٦٧ حيث خصص تقرير التنافسية العالمية إلى أن الاقتصاد العالمي لا يزال حبيس دوامة من نمو الإنتاجية البطيء أو الثابت على الرغم من مرور عشر سنوات على الأزمة المالية العالمية، وضع البنوك المركزية لأكثر من ١٠ تريليونات دولار في حين أن هذه التدابير غير المسبوقة كانت فعالة في تجنب تفاقم أزمة الركود الاقتصادي، إلا أنها ليست كافية وحدها لتحفيز عملية تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تعزز من الإنتاجية في القطاعين العام والخاص.

مع بدء تراجع تأثير وزخم السياسات النقدية، أصبح من المهم للاقتصادات أن تعتمد على السياسات المالية والحوافز العامة لتعزيز البحث والتطوير، وتعزيز مهارات القوى العاملة الحالية والمستقبلية، وتطوير بنية أساسية جديدة ودمج التقنيات الجديدة، إضافة إلى تدابير أخرى يتوجب اتخاذها لهذا لتعزيز الرخاء المشترك، يوصي التقرير بأربعة تدابير إضافية هي: زيادة تكافؤ الفرص،





دول المنطقة زيادة استثماراتها في الموارد البشرية. وفقاً للتقرير شهدت السنوات العشر الماضية اتخاذ زعماء عالميين إجراءات سريعة للتخفيف من حدة أسوأ نتائج الأزمة المالية العالمية، إلا أن هذا وحده لم يكن كافياً لتعزيز نمو الإنتاجية فمع بدء تراجع تأثير وزخم السياسات النقدية، يتوجب على صانعي السياسات إعادة النظر في مجموعة أدواتهم وتوسيع نطاقها لتشمل مجموعة من أدوات السياسات المالية والإصلاحات، والحواجز العامة. لكن ما يمكن أن تقرأه بين ثنايا

السكانية والتطورات التي تُظهر أن القارة السمراء ستلعب دوراً رئيسياً في العالم، غدت هذه الاتجاهات عصرًا قصيراً من قصة «صعود أفريقيا». إقليمياً يعتبر تقرير هذا العام الأفضل فيما يخص أداء الدول العربية، حيث شهدت غالبية الدول تحسناً في الترتيب العام ما عدا سلطنة عُمان ولبنان، واليمن ونجحت المنطقة العربية نجاحاً كبيراً في اللحاق بركب تقنية المعلومات والاتصالات، وقد أسست العديد من البلدان بنية تحتية سليمة. ولتحويل بلدان المنطقة إلى اقتصادات أكثر إبداعاً وابتكاراً، فعلى

مجموع نقاطها المتعلقة بالصحة بمعدل نقطتين أو أكثر. قاطعةً بذلك أشواظاً كبيرة لسد الثغرات في متوسط العمر الصحي المتوقع مما يؤكد على أن التوجه العالمي الحالي هو الدخول في الأسواق الأكثر فرصاً في اتجاه النمو خاصة في القارة الأفريقية التي تشهد فرص نمو هائلة في ظل الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار السياسي وضخ الاستثمارات خاصة الصينية بالإضافة إلى الإصلاحات الرقمية وزيادة معدلات النمو وتوافر الموارد الطبيعية الجهات الفاعلة الجديدة ترى فرصاً في الأسواق الإفريقية؛ بسبب التركيبة





التقرير هو أنه يعتبر تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تكامل التكنولوجيا أمراً مهماً، لكن على صانعي السياسات الاستثمار بالتوازي في تطوير المهارات إذا كانوا يرغبون في توفير الفرص للجميع في عصر الثورة الصناعية الرابعة علماً بأنه لا تزال القدرة التنافسية أساسية لتحسين مستويات المعيشة، لكن يتوجب على صانعي السياسات النظر في سرعة واتجاه وجودة النمو مع بزوغ فجر عام ٢٠٢٠.

بيانات التقرير أيضاً تكشف عن زيادة في عدم التكافؤ في الاقتصاد العالمي من عدة جوانب أهمها تركيز السوق والفجوة في المهارات وحوكمة التكنولوجيا.

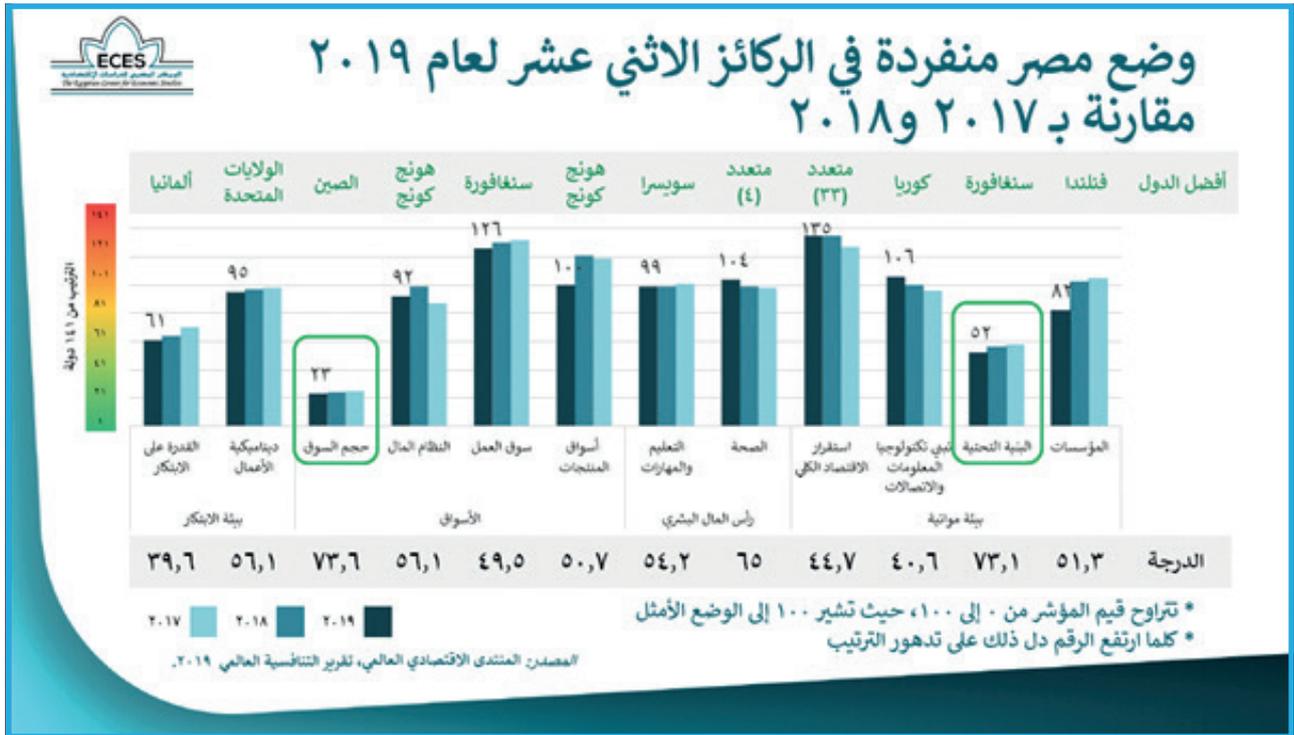
تراجع قدرة الحكومات والبنوك المركزية على استخدام السياسة النقدية لتحفيز النمو الاقتصادي كان من مصادر القلق التي عكسها التقرير لهذا فإن اعتماد سياسات تعزز من القدرة التنافسية، وقادرة على تحسين الإنتاجية وتشجيع الحراك الاجتماعي والحد من عدم المساواة في الدخل، أمر بالغ الأهمية خاصة في ضوء الاضطرابات الاقتصادية العالمية مع الأخذ في الاعتبار أن هناك فرق مهم - وفقاً لخبراء عالميين - بين الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ وصدمة العرض السلبية التي قد تضرب الاقتصاد العالمي قريباً، لأن الأولى كانت صدمة سلبية كبيرة في إجمالي الطلب أدت إلى تراجع النمو والتضخم وقوبلت بحوافز نقدية ومالية لكن هذه المرة، سيواجه العالم صدمات سلبية مستمرة في العرض تتطلب نوعاً مختلفاً جداً من استجابة السياسة على المدى المتوسط، ومحاولة وقف الضرر عبر التحفيز النقدي والمالي غير المنتهي لن تكون خياراً معقولاً.

النموذج الأكثر وضوحاً الذي عكسه التقرير هو تأثيرات الحرب التجارية

اقتصاد في قدرتها التنافسية، بدأت تظهر بعض المؤشرات المقلقة، في المقابل حصلت سنغافورة على ٨٤,٨ نقطة من أصل مائة واحتلت المركز الأول. ولفت المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن هذا البلد استفاد إلى حد كبير من انتقال الملاحة التجارية إلى مرافئه

الأمريكية على التنافسية فالولايات المتحدة انتقلت إلى المرتبة الثانية بعد سنغافورة في قدرتها التنافسية، لأسباب عدة أهمها الحروب التجارية التي يخوضها الرئيس دونالد ترامب. وفي التقرير «مع أن الولايات المتحدة تبقى قوة قادرة على الابتكار» وثاني





، وأظهر التقرير ترتيب مصر في عدد من المؤشرات الضعيفة، حيث أظهرت تحسناً في عدد من المؤشرات.

رؤية لتحسين مؤشرات التنافسية ٢٠١٩

نتائج التقرير تعكس الأوضاع منذ نحو عام، ولم تعكس النتائج الاقتصادية الإيجابية التي تحققت خلال الأشهر الثمانية الماضية. فرغم التحسن المستمر في ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية، إلا أن التقرير لم يأخذ في الاعتبار الكثير من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة المصرية، ومن المتوقع أن يتم الأخذ بها في السنوات المقبلة إلا أن التقرير يعد حافزاً لتحديد نقاط الضعف للعمل على إصلاحها.

هناك أهمية لمواصلة التحول الهيكلي لخلق بيئة أعمال مواتية للمنافسة، وتعزيز دور القطاع الخاص ليكون قادراً على توليد وظائف أكثر وأفضل، مع تحسن البيئة العامة للاقتصاد الكلي

تصنيف الاقتصادات الأكثر تنافسية في العالم

تصنيف عام ٢٠١٩	البلد	رصيد النقاط (من ١٠٠)	تصنيف عام ٢٠١٨
01	سنغافورة	84.8	02
02	الولايات المتحدة	83.7	01
03	هونغ كونج	83.1	07
04	هولندا	82.4	06
05	سويسرا	82.3	04
06	اليابان	82.3	05
07	ألمانيا	81.8	03
08	السويد	81.2	09
09	المملكة المتحدة	81.2	08
10	الدنمارك	81.2	10

مؤشراً من أصل ١٠٣ تُقاس في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٩ التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي وكان الأداء المصري قد شهد تحسناً بمعدل نقطة واحدة خلال العام المنصرم، لتحل مصر في المرتبة ٩٣ عالمياً من ١٤١ دولة، مقارنة بالمركز الـ ٩٤ في العام الماضي

بسبب الحروب الجمركية بين القوى الاقتصادية العالمية.

تحليل موقف مصر في مؤشرات التنافسية ٢٠١٩

حسنت مصر من قدرتها التنافسية خلال العام الماضي في أكثر من ٦٠



في مصر كما يجب أن تعمل مصر علي تحفيز الاستثمار الداخلي مع الأجنبي في ظل عدم وضوح الرؤية بالنسبة لحركة التجارة العالمية والاستثمارات، فيجب التركيز على الصناعات التي يتم استهلاك مخرجاتها داخليا مع عدم إغفال الصناعات التصديرية حتى لا يتأثر الميزان التجاري وسعر صرف الجنيه المصري، خاصة إذا ما وضعنا في اعتبارنا أن حدوث أزمة اقتصادية من الممكن جدا أن يؤثر على استثمارات الأجنبي في أدوات الدين المصرية وهو ما قد يؤدي إلى العودة إلى نفس الأزمة السابقة إذا لم يتم تحفيز عموما الإنتاج وخاصة الاستثمار الرأسمالي.

كما يتطلب تحسين ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية المزيد من الجهود الإصلاحية من الحكومة وفي الجزء الخاص بالإصلاح المؤسسي والقضاء على البيروقراطية ومشاكل سوق العمل والحوافز الاقتصادية وجودة الخدمات مما يستدعي مواصلة الجهود وإطلاق المبادرات التي تصب في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية قداماً وتعزز تنافسية الاقتصاد وفق معايير التنوع والاستدامة والمعرفة والابتكار والتكنولوجيا والبحث العلمي مع الإسراع بإصدار قانون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ لتحفيز الاقتصاد غير الرسمي للانضمام للمنظومة الرسمية، وسرعة البت في الإجراءات القضائية لتحقيق مبدأ العدالة الناجزة، واستبدال التشريعات العديدة الخاصة بالأراضي بقانون موحد وبمبسط لإدارة أراضي الدولة. بجانب زيادة مخصصات هيئة التنمية الصناعية من الأراضي لطرحتها على المستثمرين وفق آليات موضوعية وشفافة. هناك أيضا ضرورة التركيز على جذب استثمارات في الصناعات

الرقمي وهو في خضم نموه حاليا مع ضرورة إلغاء العقبات التي لاتزال موجودة في الاقتصاد وتخفيف العقبات أمام المنافسة في السوق مع الاهتمام بتقديم دعم أكبر للشركات الصغيرة والمتوسطة وتدعيم سلاسل القيمة بصورة أكبر وتقديم محفزات لها. الموقف الاقتصادي المصري يحتاج إلى مراجعة بعض النقاط الجوهرية مثل اتباع سياسات تحفيزية لعدد من القطاعات الاقتصادية والسعي لاستراتيجية توسعية لتنمية الصادرات والحد من تنامي الواردات مع السعي لزيادة معدلات اجتذاب الاستثمارات والاستمرار في تشييط السياحة مع إجراء تعديل جوهري في سياسات الاقراض المصرفي ووضع آلية لإنهاء التعثر خاصة في المصانع ذات الأصول الإنتاجية.

التكنولوجية لتصنيع منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، والاهتمام بالتعليم الفني واستحداث مدارس ومعاهد فنية مؤهلة لسوق العمل تتناسب مع أنواع الصناعات التي تسعى مصر لتوطينها وتحقيق ميزة تنافسية بها، وتطوير منظومة النقل البري والاستفادة من السكك الحديدية في عملية نقل البضائع لتقليل التكلفة. مؤشرات التقرير تكشف عن انه ينبغي على مصر تعزيز محركات نمو اقتصادي جديدة وتكثيف الإصلاحات الاقتصادية مع التأكيد على أن مصر لديها هامش مناورة كبير لمواصلة آلية النهوض الاقتصادي فالمحركات القديمة للنمو تتأثر لهذا تبرز أهمية تعزيز الابتكار وتشجيع التكنولوجيات الجديدة - ولا سيما لتطوير الاقتصاد





أهم المؤشرات التي تقدمت فيها مصر في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٩

تغيير التصنيف	٢٠١٩	٢٠١٨	
٢١ ▲	١٠٠	١٢١	مؤشر كفاءة سوق السلع 
٢٠ ▲	٨٢	١٠٢	المؤشر الفرعي لكفاءة المؤسسات 
٧ ▲	٩٢	٩٩	مؤشر كفاءة النظام المالي 
٤ ▲	٥٢	٥٦	المؤشر الفرعي للبنية التحتية 
٤ ▲	١٢٦	١٣٠	المؤشر الفرعي لسوق العمل 
٣ ▲	٦١	٦٤	المؤشر الفرعي للقدرة على الابتكار 

WORLD ECONOMIC FORUM

وتوطين التكنولوجيا، وذلك بالتركيز على تطوير البحث العلمي. إننا نقرب الآن من الموجة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية، والتي تستهدف إطلاق طاقات الاستثمار، وتوسع في برامج الحماية الاجتماعية فالموجة الثانية تختلف عن الأولى، لأنها تحتاج إلى إصلاح المناخ المؤسسي وتحتاج أيضاً إلى تطوير دور الدولة في النشاط الاقتصادي بجانب التوسع في الشراكات مع القطاع الخاص فالإصلاح في مجالات مثل الحوكمة والتمويل المحلي والخارجي والتجارة وأسواق المنتجات والعمالة قد يحقق مكاسب على المدى المتوسط وهي إصلاحات لا يستلزم معها تكاليف اقتصادية كلية قصيرة الأجل ويمكن أن تتحقق مكاسب كبيرة في الإنتاج والعمالة على المدى المتوسط إلى الطويل.

فرغم أن المؤشرات قد تقدم انطبعا جيدا، إلا أن الأهمية الحقيقية تكمن في قدرات الاقتصاد نفسه على منح المستثمرين عوائد إيجابية في ظل مناخ استثماري محفز مع وضع الخطط والسياسات التي تساعد على الابتكار

ينبغي إدراك أن التحدي الأساس للاستثمار ليس في الحصول فقط على ترتيبات متقدمة في مؤشرات التنافسية ولكن في تحقيق التحسن المستمر في هذه الجوانب، مع إدراك حقيقة تدفق الاستثمارات للاقتصاد،



ينبغي على مصر تعزيز محركات نمو اقتصادي جديدة وتكثيف الإصلاحات الاقتصادية



بالنظر في قصص تمويل المشروعات الناشئة الواعدة، يتبين كيف أن أصحاب رأس المال المغامر يحددون الأثر المجتمعي للنشاط التجاري، وكذلك يحرص صغار المستثمرين الأفراد على توجيه أموالهم إلى المشاريع التي يشعرون أنها تحقق أثرًا اجتماعيًا عميقًا، وهو ما أصبح سهلاً بفضل منصات التمويل الجماعي.



التمويل الجماعي.. عندما لا يتطلب الحصول على المال أكثر من قصة مؤثرة

في البداية، عرف التمويل الجماعي بأنه سبيل صغار رواد الأعمال لتأمين بضعة آلاف من الأموال لإطلاق مشروعاتهم ذات الخطط المحدودة (على الأقل في البداية)، وكثيرًا ما كان مصيره الفشل، ومع ذلك فهناك العديد من قصص النجاح المرتبطة به (يمكن مطالعة بعضها من هنا).

لسوء الحظ، فإن قصص الأعمال التي يجذب إليها المستثمرون لا تتوافق دائمًا مع تلك التي تتبنى مفاهيم حول التأثير الحقيقي في المجتمع، لذا يميل رواد الأعمال الذين يطلبون التمويل عبر منصات التمويل الجماعي إلى صياغة رسالتهم بما يترك شعورًا جيدًا لدى الممولين بدلًا من الحديث عن الاستراتيجيات العملية الصارمة.

استقطاب الممولين رغم ضعف الفكرة

بالنظر في حالة مثل "أنشارتيد بلاي" وهي مؤسسة اجتماعية ابتكرت كرة قدم مزودة بألية لتحويل الطاقة الحركية إلى أخرى كهربائية تحمل الاسم "سوكيت"، والتي جمعت أكثر من 92 ألف دولار عبر منصة التمويل الجماعي "كيك ستارتر" بمساهمة من ألف شخص عام 2013.

الفكرة هي أنه بركل هذه الكرة لمدة 30 دقيقة يمكن توليد ما يكفي من الطاقة لتشغيل مصباح ليد لمدة 3 ساعات، الأمر

الذي يشكل دعمًا للأطفال الفقراء في جميع أنحاء العالم ممن لديهم وصول محدود لمصادر الطاقة ولا يتمكنون من الدراسة في المساء.

كانت "أنشارتيد بلاي" تأمل في التوسع لبيع أكثر من 50 ألف كرة سنويًا، لكن هذا لم يتحقق، وكانت هناك شكاوى من ضعف جودة المنتج وخدمة دعم العملاء، حيث عادة ما توقفت "سوكيت" عن العمل في غضون بضعة أيام من الاستخدام.

الأهم من ذلك هو أن منتقدي الفكرة أثاروا قلقًا بشأن افتقارها للقدرة على خلق قيمة فريدة من نوعها، فتكلفة "سوكيت" الواحدة كانت تتجاوز التكلفة الإجمالية لشراء مصباح وكرة قدم عدة مرات.

كان هناك تشكيك كبير أيضًا بشأن فعاليتها من حيث التنمية الحقيقية، وهنا يكمن القلق، ففي حين يهتم المستثمرون الأفراد



منصات التمويل الجماعي فرصة كبيرة لإطلاق مشروعات رواد الأعمال

يقول محللون إن جودة وسرعة الاستجابة تعطي إشارة حول إمكانات مطوري الأعمال، فإذا كانت الاستجابة ضعيفة أو متأخرة، فهذا لا يبشر بالخير بشأن أناس يفترض أنهم سيدشنون نشاطًا تجاريًا وسيكون عليهم التواصل مع الممولين والعملاء. على جانب آخر نادرًا ما يتحلى الأشخاص الذين يشاركون في التمويل الجماعي بالصبر أو المهارات اللازمة للتدقيق وفهم تفاصيل الاحتياجات والأدلة أو الدور المطلوب والاستراتيجيات المطبقة أو حتى تقييم الأثر، في حين يشغل كل ذلك المستثمرين المحترفين.

القصة الجيدة تجذب الأموال

مثال آخر على أهمية وجود قصة قوية وجذابة لجذب التمويل الجماعي، هي منظمة "كيففا" الاجتماعية، التي تأسست عام 2005 كمنصة تمويل جماعي تسمح للمواطنين في الولايات المتحدة بتمويل صغار رواد الأعمال في العالم النامي. عبر نقرات بسيطة وبمساهمة لا تقل عن 25 دولارًا، يمكن لمقرض "كيففا" تمويل رائد أعمال صغير في مكان بعيد بشكل مباشر، مثل مربّي النحل في غانا، أو المزارعين في كمبوديا، أو التجار في غزة.

ما جعل قصة "كيففا" أكثر إغراءً هو الترويج لدورة الأموال الخاصة بها، فبعدما يقدم المقرض المال في شكل دين لا تبرع، يعود إليه مجددًا بعدما غير حياة شخص في مكان فقير، الأمر الذي جعل المؤسسة محور الإشادة والمدح في التلفزيون والمواقع الإلكترونية.

في الوقت الذي كانت تحتفل فيه "كيففا" بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها عام 2015، كان حجم قروضها قد بلغ 750 مليون دولار، وساهمت في تحقيق التواصل بين 1.3 مليون مقرض و1.75 مليون مقرض للتمويل الجماعي.

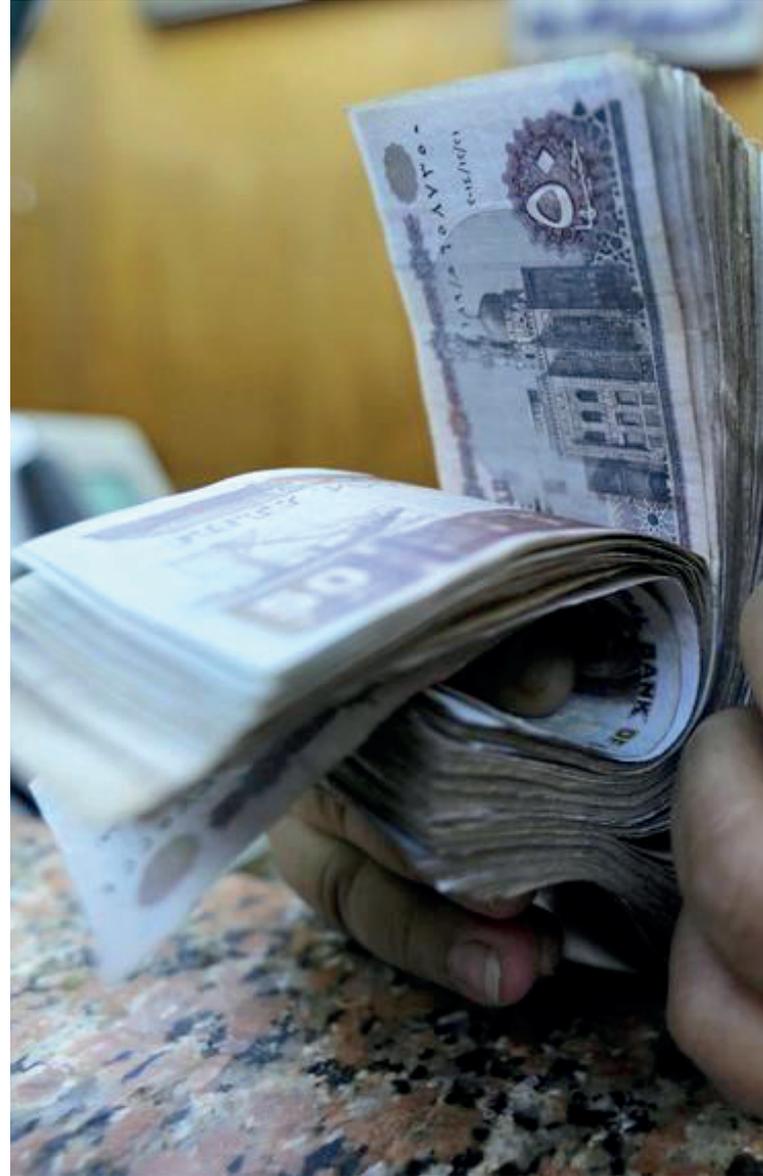
ماذا عن التأثير؟

رغم الشهرة العالمية الواسعة لـ "كيففا"، قال منتقدوها إنه لا ينبغي قياس النجاح وفقًا لحجم الأموال التي جمعتها ولكن من حيث التأثير الحقيقي، مشيرين إلى أن نموذج "الند للند" لم يكن عمليًا.

عمل هذا النموذج على توجيه الأموال من مؤسسات التمويل الصغير التي تعمل كشركاء للمقرضين، الأمر الذي يقلل المخاطر ويساعد على متابعة نطاق العمل، لكن هذا مكن "كيففا" من الظهور كمنصة إقراض بمفهوم "الند للند" دون فوائد وضمانات.

مع ذلك، أشارت نتائج دراسة استقصائية قادها خبراء اقتصاديون عالميون إلى أن التمويل الصغير السائد، لم يكن له تأثير اجتماعي قادر على إحداث تغيير حقيقي كما افترض الجميع.

فقط جزء صغير من المقرضين يستخدمون القروض لتنشيط الأعمال التجارية، ولم تهتم الأغلبية بالنجاح كرواد أعمال، وتبين أنه بدلًا من انتشال الناس من الفقر، غالبًا ما كانت قروض التمويل الصغيرة تتركهم مثقلين بالديون.



بالتغيير الداعم للخير، فإنهم يركزون في كثير من الأحيان على القصة الشيقة بدلًا من النظر في الفروق الدقيقة لنموذج عمل الشركة أو التأثير الحقيقي الذي تحققه.

مميزات وعيوب للتمويل الجماعي

من مميزات منصات التمويل الجماعي أنها تعتبر وسيلة مجانية لطرح الأفكار من جانب وتمويلها من جانب آخر، وتمكن كل من رواد الأعمال والممولين من تبادل المقترحات وتطوير الفكرة، وكذلك الترويج لها على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

بعيدًا عن إشراك مواقع التواصل، تشمل هذه المنصات عدة أدوات للتعليق وبدء المناقشات وطرح التحديثات، وهو أمر جيد ليس فقط للتواصل، وإنما يمنح الداعمين فرصة لتقييم مدى سرعة وجودة استجابة مطوري المشروع.





لا يزال الاقتصاد الرقمي في إفريقيا صغير الحجم مقارنة باقتصادات نظرائه العالميين، لكنه شهد نموا هائلا على مدى العقد الماضي، حتى بات لديه الآن القدرة على إعادة تعريف اقتصادات القارة. حققت إفريقيا أسرع نمو في الوصول إلى الإنترنت مقارنة بباقي قارات العالم، بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٨، فانتقلت من وصول ٢١ في المائة فقط من السكان إلى الإنترنت إلى ٢٤,٤ في المائة.



أفريقيا هي موطن لأسرع نمو في صناعة الهاتف المحمول



هل يمكن تكرار نموذج المناد في التطور الرقمي بالقارة الإفريقية؟



نصف سكان أفريقيا سيحصلون على اشتراك لاستخدام الهواتف المحمولة بحلول ٢٠٢٥



إفريقيا هي موطن لأسرع نمو في صناعة الهاتف المحمول، إذ حققت نموا سنويا بنسبة ٢٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٧. وتشير التقديرات إلى أن نصف سكان إفريقيا سيحصلون على اشتراك لاستخدام الهواتف المحمولة بحلول عام ٢٠٢٥.

ومع ذلك، يجب مواجهة التحديات الهائلة، لضمان أن تصبح النظم الإيكولوجية الرقمية في إفريقيا، في موقع يمكنها من دعم نمو فرص العمل التي تحتاج إليها القارة. يجب على الحكومات الإفريقية ومؤسسات التمويل الإنمائي فيها، أن تنظر إلى الهند كأمودج، وأن تركز على الاحتياجات المهمة للبنية التحتية.

ويشمل ذلك تقليل تكلفة البيانات وزيادة الوصول إلى الخطوط الثابتة العريضة النطاق، وتحفيز المشاريع التجارية في النظام البيئي للتكنولوجيا، وتزويد الأفارقة بالمهارات التي يحتاجون إليها، للمشاركة في هذا التحول الرقمي.

إن الافتقار إلى الوصول الكافي إلى الإنترنت في معظم البلدان الإفريقية، سببه أن تكلفة البيانات باهظة الثمن، وأن الخطوط الثابتة عريضة النطاق بطيئة للغاية وغير متاحة على نطاق واسع.

يدفع الأفارقة في المتوسط ٧,٠٤ دولار أو نحو ٩ في المائة من دخلهم الشهري، مقابل ١ جيجابايت فقط من بيانات الهاتف المحمول (تكفي لمشاهدة نحو ثلاث ساعات من فيديو منخفض الجودة معروض على "نيتفلكس")، مقارنة بـ ٣,٥ في المائة فقط من الدخل الشهري في أمريكا اللاتينية و ١,٥ في المائة في آسيا.

كان هناك تقدم ملحوظ في بعض البلدان. في نيجيريا، استمرت أسعار بيانات الهاتف المحمول في الانخفاض، في أعقاب قرار لجنة الاتصالات في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥، بإزالة الحد الأدنى لأسعار البيانات، وزيادة المنافسة بين شركات الكابلات البحرية.

في الهند، لعبت المنافسة بين شركات الاتصالات دورا حاسما في خفض تكاليف بيانات الهاتف المحمول، التي أصبحت الآن الأرخص في العالم.

"ريلاينس جو" للاتصالات الصغيرة، مسؤولة بشكل كبير عن هذا التحول، فقد

استثمرت ٣٥ مليار دولار في شبكة الجيل الرابع، وتقدم تجارب مجانية غير محدودة البيانات لجذب عملاء جدد.

على الرغم من أن بعض الأشخاص انتقدوا ممارسات الشركة، وارتفاع احتمالية زيادة أسعار البيانات بعد ممارستها، إلا أن تأثيرها على استثمارات القطاع الخاص وعلى إيجاد التناقص، قد استفاد منه متوسط الهنديين.

يتعين على الحكومات الإفريقية تحرير قطاعات الاتصالات لديها، وتشجيع المنافسة من أجل تشجيع الاستثمار الخاص في البنية التحتية، التي يمكن أن تتشاركها شركات الاتصالات الإفريقية.

يجب على المنظمين تتبع تكلفة البيانات

ووضعه مقياسا لسلامة الصناعة.

إلى جانب بيانات الهاتف المحمول، يتعين على البلدان الإفريقية زيادة سرعة الإنترنت في الخطوط الثابتة عريضة النطاق، وتحسين الوصول إليه.

في تقرير صدر عن موقع كيبيل.كو.يوكيه cable.co.uk لقياس سرعات الخطوط الثابتة العريضة النطاق في البلدان، ظهر أنه ليس هناك بلد إفريقي تفوق سرعة الإنترنت فيه ١٠ ميجابت في الثانية، وهو الحد الأدنى للسرعة المطلوبة من قبل المستهلكين.

تشكل مثل هذه العوائق مشكلة بالنسبة إلى مراكز التكنولوجيا والنظم الإيكولوجية المتنامية في إفريقيا، حيث يشار إلى سرعة الإنترنت بصفقتها قيادا



هناك تحديات في أفريقيا تتعلق بالتكلفة العالية للاشتراك في الإنترنت وببطء الخدمة



تقليدية ويصعب فيها التوزيع، ولا تتمتع إلا بمقدرة وصول محدود إلى الأسواق المالية. في الهند، لم تساعد مشاريع شركات من أمثال تايمز جروب و"مايكروسوفت" (التي استثمرت في ١٣٤ شركة ناشئة في البلاد) على سد فجوة التمويل فحسب، بل لعبت أيضا دورا رئيسيا في دعم الشركات، ابتداء من شراكة التصنيع وصولا إلى أفضل الممارسات التجارية. ٤٠ في المائة من صفقات المشاريع في آسيا تتضمن مؤسسات شريكة، ما يساعد على تحفيز نظام بيئي يمكن نسخه في إفريقيا.

يمكن استخدام نماذج رأس المال الاستثماري المختلطة بين الشركات والحكومة ومؤسسات التمويل الإنمائي، لدعم زيادة الاستثمار من قبل شركات التكنولوجيا العالمية، الأقل دراية بشؤون القارة، فهي ذات تقبل أقل للمخاطرة.

تدرك الشركات أيضا على نحو متزايد الحاجة إلى تدريب المواهب في القارة. من دون رفع الالتزام فيما يخص زيادة المهارات الرقمية في إفريقيا، ستواجه البلدان مخاطرة التخلف في التحول الرقمي، وفي جذب رأس مال كاف للشركات وأصحاب المشاريع في إفريقيا.

ينبغي على مؤسسات التمويل الإنمائي إعطاء الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والتعليم العالي. اليوم، يحصل أقل من ٢٥ في المائة من الأفارقة على شهادات جامعية في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

يتعين على الحكومات الأفريقية تحرير قطاعات الاتصالات وتشجيع المنافسة

تكنولوجيا اليوم، بقيادة كينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر.

كانت مؤسسات التمويل الإنمائي والحكومات وصناديق رأس المال المغامر، مفتاحا لتحفيز الموجة الأولى من نمومراكز التكنولوجيا في جميع أنحاء القارة، إلا أنه بدون زيادة الاستثمار والاحتراف في احتضان المشاريع والمسرعات، ستستمر الشركات الناشئة الإفريقية في أن تكون دون المستوى. على الرغم من وجود المئات من المراكز (التي يمثل ربعها فقط مساحات مشتركة للعمل)، تفتقر الشركات الناشئة إلى وجود شركاء من قطاع الشركات الخاصة، لمساعدتها في مواجهة التحدي المتمثل في التوسع، في قارة تضم سلاسل إمداد غير

للشركات الناشئة والعملاء.

في حين أن بعض البلدان الإفريقية، مثل كينيا، زادت سرعة بيانات الأجهزة المحمولة بشكل كبير، إلا أن الشركات ستحتاج إلى زيادات أكبر لتسريع النمو.

بينما تبني إفريقيا بنيتها التحتية الرقمية، يحتاج كل من رواد الأعمال والشركات التكنولوجية إلى وصول أسرع إلى التمويل. وفي حين أن الأرقام تتباين، تذكر وي تراكر WeeTracker، أنه تم استثمار ٦, ٧٢٥ مليون دولار في رأس المال الاستثماري، في ٤٥٨ صفقة في عام ٢٠١٨ في إفريقيا.

وعلى الرغم من تزايد معدل النمو إلا أنه لا يزال ضئيلا مقارنة بنظرائه في العالم. يوجد في إفريقيا ٦١٨ مركزا





مثل الهند، إفريقيا موطن لجيل من الشباب المتحضرين، الذين غالبا ما يكونون الجيل الأول من مستخدمي الهاتف الخليوي بشكل يومي.

من بين عدد سكان الهند البالغ ١,٣ مليار نسمة، هناك ٥٠ في المائة منهم تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما.

في إفريقيا، ٦٠ في المائة من عدد سكان القارة البالغ عددهم ١,٢ مليار نسمة، تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما. فوق ذلك، سيستمر نمو عدد المدن الضخمة في كليهما.

ويغلب على سكانها اللجوء إلى الهاتف الخليوي ويفضلون مشاهدة مقاطع الفيديو، والدليل على هذا هو تبنيهم المبكر للمعاملات المالية بالهاتف المحمول، وشعبية المواقع الإلكترونية مثل "يوتيوب".

الهند، على خلاف الصين أو كوريا أو سنغافورة، دولة ديمقراطية فيدرالية كبيرة - وهي أنموذج مقارب للتحديات التي تواجه إفريقيا أكثر من باقي البلدان الآسيوية.

وفي حين أنها ليست متطابقة إطلاقا، إلا أن التحول الرقمي في الهند أفضل أنموذج لفهم كيف تستطيع إفريقيا أن تتحول رقميا، وأن تكون منافسة على الصعيد العالمي؟.

بدون وضع استراتيجيات مخصصة للتعامل مع التغييرات اللازمة على مستوى البلدان وعلى المستوى الإقليمي، تخاطر البلدان الإفريقية بأن تتخلف بشكل أكبر عن بقية بلدان العالم، في المجال الرقمي.

60% من سكان أفريقيا يحتاجون للتعليم والتدريب على التكنولوجيا الحديثة

تحقق التوازن بين زيادة المهارات وخطر هجرة الأدمغة.

اتخذت الهند عدة خطوات لتفادي هذه المشكلة؛ حتى قبل أن تفرض إدارة ترمب قيودا على التأشيرات، فشهدت الهند تراجعا في هجرة الأدمغة، وكانت هناك زيادة بالمئات من العلماء الذين عادوا إلى ديارهم، لمواصلة أبحاثهم مقارنة بالأعوام السابقة، وذلك بفضل فرص التكنولوجيا المتنامية في الوطن.

البرامج التي تربط التعليم بالتوظيف يمكن أن تساعد البلدان الإفريقية، على وقف تدفق المواهب التكنولوجية إلى الخارج.

هناك حاجة إلى التزام حكومي بزيادة عدد الخريجين في تلك المجالات، والاستثمار في محو الأمية في أساسيات التكنولوجيا. سياسة المواهب الرقمية الوطنية في رواندا تقدم نموذجا للمهارات المستهدفة في جميع مجالات المجتمع، من إنشاء "فصول دراسية ذكية" بداية من مستوى المدارس الابتدائية، إلى توفير شهادات تكنولوجيا أكثر تخصصا في مجالات مثل هندسة الشبكات.

ينبغي أن تتطلع مؤسسات التمويل الإنمائي إلى الاستثمار في شركات مثل "أندلي" أو "لامبدا أكاديمي" وهي شركة ناشئة على الإنترنت، تعمل في مجال تعزيز تعليم البرمجة، التي توسعت في إفريقيا في عام ٢٠١٩، لتشمل التدريب في مجال تطوير البرامج، من خلال شراكة مع "باي ستاك" الناشئة النيجيرية في مجال التكنولوجيا المالية.

يتلقى المطورون تدريبهم من مكاتب في إفريقيا، ولا يدفعون أي رسوم مقابل تلقيهم للبرنامج إذا حصلوا على وظيفة لدى واحدة من الشركات الشريكة للأكاديمية في إفريقيا.

كثير من هؤلاء المطورون سيطلقون شركاتهم الخاصة محليا، أو سيواصلون العمل لمصلحة الشركات الإفريقية، ما سيحافظ على إبقاء المواهب المهمة داخل القارة.

يجب أن تبحث الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي عن نماذج مثل هذه،



الرعاة الرسميون لمجلة



الهندسة الإدارية

مجلة فصلية تصدر عن جمعية الهندسة الإدارية



سادكو للأعمال الهندسية

www.sadcoegypt.com
since 1972



FUTURE PIPE INDUSTRIES

IPMA» international
project
management
association



Management engineering society

Management engineering
society project management
certificatiaon body

MPC
Egypt

جهاز منح
التهنهادات الدولية
ذات المستويات الأربعة
في إدارة المشروعات

25%

تخفيضات على الاختبارات
وإصدار وتجديد التهنهادات

TEL-Fax: (02)
25748169 - 25790050

email:

rumesrusys@gmail.com

website:

www.mesegypt.org